برنامج الأغذية العالمي

wfp.org/ar

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 20-23 فبراير/شباط 2017

التوزيع: عام

التاريخ: 17 فبراير/شباط 2017

اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال

WFP/EB.1/2017/5/2

WFP/EB.1/2017/11-B/2

مسائل الموارد والمالية والميزانية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (http://executiveboard.wfp.org).

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

يسر المديرة التنفيذية أن تقدم طيّ هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**). ويشمل التقرير البندين التاليين من بنود جدول الأعمال:

- ضميمة إلى خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.1/2017/5/1)
- تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.1/2017/11-B/1)

نسخة عن الرسالة الواردة من الأمم المتحدة، نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1977

اللجنة الاستشارية
لشؤون الإدارة والميزانية

16 فبراير/شباط 2017

عزيزتي السيدة كازين،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن تقاريركما التاليين:

- ضميمة إلى خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة (WFP/EB.1/2017/5/1)
- تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.1/2017/11-B/1)

وسأغدو ممتنا لو تكرمتم بإجراء ما يلزم لعرض تقرير اللجنة على المجلس التنفيذي في دورته المقبلة، وذلك كوثيقة كاملة ومنفصلة. كما سأكون شاكرا إذا أمكن إرسال نسخة مطبوعة من هذه الوثيقة إلى اللجنة الاستشارية في أقرب فرصة ممكنة.

مع خالص الشكر والتقدير،
كارلوس غ. رويز ماسيو
(Carlos G. Ruiz Massieu)
رئيس اللجنة الاستشارية

السيدة إرثارين كازين (Ertharin Cousin)
المديرة التنفيذية
برنامج الأغذية العالمي
Via Cesare Giulio Viola, 68-70
00148 Rome, Italy

برنامج الأغذية العالمي

مسائل الموارد والمالية والميزانية
تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

أولا- مقدمة

1- نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في التقرير المعنون "ضميمة إلى خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة" (WFP/EB.1/2017/5/1) المقرر عرضه على المجلس التنفيذي **للبرنامج** للموافقة عليه. كما عُرض على اللجنة التقرير المعنون "تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد" (WFP/EB.1/2017/11-B) المزمع عرضه على المجلس التنفيذي للنظر فيه.

وخلال النظر في هذين التقريرين، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع المدير التنفيذي المساعد وغيره من ممثلي أمانة **البرنامج**، الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية اختُتمت بردود خطية تم استلامها في 1 فبراير/شباط 2017.

ثانيا- ضميمة إلى خطة البرنامج للإدارة (2017-2019) – استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة

2- تلتمس الأمانة العامة **للبرنامج** في التقرير المعنون "ضميمة إلى خطة **البرنامج** للإدارة (2017-2019)" موافقة المجلس التنفيذي على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتنفيذ عدد من المبادرات المؤسسية الحاسمة عام 2017 بما في ذلك خارطة الطريق المتكاملة واستثمارات أخرى غير متكررة. ويشير التقرير إلى أن حساب تسوية دعم البرامج والإدارة يندرج في عداد الاحتياطيات المالية **للبرنامج** وأنه متاح كشبكة أمان للفترات التي تتجاوز فيها الاعتمادات السنوية لميزانية دعم البرامج والإدارة التي أقرها المجلس دخل تكاليف الدعم غير المباشرة المتأتي من مساهمات الجهات المانحة (WFP/EB.1/2017/5/1، الفقرة 3).

3- وكان المجلس قد أقر عام 2015 استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة للأغراض التالية:1) تغطية أي فارق بين إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة والنفقات المعتمدة لميزانية دعم البرامج والإدارة؛ 2) كاحتياطي لمواجهة حالات الانخفاض في إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة في المستقبل، أو نقص تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة في المستقبل؛ 3) للمبادرات المؤسسية الحاسمة الرامية إلى النهوض بتسليم الخدمات إلى المستفيدين، أو لتحويلات أرصدة الحسابات المواضيعية، رهناً بموافقة المجلس؛ ولتعزيز احتياطيات البرنامج، رهناً بموافقة المجلس (WFP/EB.1/2017/5/1، الفقرة 5).

4- وتلتمس أمانة **البرنامج** موافقة المجلس على تخصيص مبلغ 13.5 مليون دولار أمريكي للمبادرات المؤسسية الحاسمة (WFP/EB.1/2017/5/1، الفقرة 2) مما سيصل بالرصيد الختامي لحساب تسوية دعم البرامج والإدارة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 إلى 166.8 مليون دولار أمريكي (المرجع السابق، الجدول 1). وعلى هذا تُلتمس الموافقة على ما يلي:

أ) من المقترح تنفيذ خارطة الطريق المتكاملة (8.2 مليون دولار أمريكي) للاستجابة لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الرامية إلى معالجة الفقر، والجوع، وعدم المساواة. وتشير الضميمة إلى أن تكامل المكوِّنات الفردية لخارطة الطريق[1] سيؤدي إلى النهوض بفعالية البرامج، وتعظيم الشفافية، وإبراز القيمة بشكل أوضح، وتعزيز التعاون مع الشركاء، ودعم مخصصات الموارد القائمة على الأداء (المرجع السابق، الفقرة 11).

ب) مبادرة الامتياز في إدارة التكاليف (3.3 مليون دولار أمريكي) بغرض خفض التكاليف والنهوض بالكفاءة، مع الاستثمار في الوقت ذاته في الأولويات الاستراتيجية. وينصب التركيز عام 2017 على تحسين العمليات، ولا سيما تلك التي تتضمن قدراً ضخماً من المعاملات، والمتمتعة بإمكانية تحقيق وفورات مالية ضخمة وتمكين المكاتب الميدانية من التركيز على العمل المتسم بقسط أكبر

[1] وهي الخطة الاستراتيجية (2017-2021)، وسياسة الخطط الاستراتيجية القطرية، واستعراض الإطار المالي، وإطار النتائج المؤسسية.

من الأهمية والقيمة المضافة في المجالات الوظيفية مثل المالية، والخدمات الإدارية، والموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات، وسلسلة الإمداد (المرجع السابق، الفقرة 39).

ج) زيادة تغطية عمليات تقييم الحافظات القطرية (1.5 مليون دولار أمريكي) بغية تلبية مجموعة القواعد المحددة في سياسة التقييم (2016-2021) (المرجع السابق، الفقرة 46).

د) تقوية الاستعداد للطوارئ والقدرة على الاستجابة لها في **البرنامج** (000 500 دولار أمريكي) لتعزيز تأهبه التشغيلي وقدرته على إطلاق استجابات مبكرة (المرجع السابق، الفقرة 47).

5- وفيما يتعلق بتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة حدد **البرنامج** متطلبات الميزانية بمقدار 30.4 مليون دولار أمريكي، منه مبلغ 22.2 مليون دولار أمريكي سيأتي من إعادة ترتيب الموارد من حيث الأولويات ضمن **البرنامج** ومبلغ 8.2 مليون دولار أمريكي تم طلبه من حساب التسوية (انظر أعلاه). وفي هذا الصدد تشير أمانة **البرنامج** إلى أن الميزانية الإضافية لخارطة الطريق المتكاملة برمتها تُقدَّر بنحو 45.36 مليون دولار أمريكي (المرجع السابق، الجدول 2؛ الحاشية 9) بما في ذلك إعادة ترتيب موارد الموظفين من حيث الأولوية بما قيمته 14.94 مليون دولار أمريكي. وتم تزويد اللجنة بناء على استفسار منها بتفاصيل مجموع احتياجات الاستثمار اللازمة لخارطة الطريق المتكاملة على النحو المعروض في الجدول الوارد أدناه.

الجدول 1: تفاصيل احتياجات تمويل خارطة الطريق المتكاملة

		مجموع استثمار خارطة الطريق المتكاملة	**موارد الموظفين المعاد ترتيبها من حيث الأولوية**	**الميزانية الإضافية**
		مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
1	هيكل خارطة الطريق المتكاملة	3.51	2.03	1.48
2	التكاليف الأخرى للخطة الاستراتيجية القطرية واستعراض الإطار المالي	9.04		9.04
3	تكاليف تكنولوجيا المعلومات	8.35		8.35
4	الميدان (المكاتب الإقليمية)	16.37	7.39	8.98
5	الاستثمارات الأخرى للمقر	8.09	5.52	72.5
		.....	.....	.....
		45.36	**14.94**	**230.4**

6- وفيما يتصل بترتيب الموارد الحالية من حيث الأولوية (المرجع السابق، الجدول 5) يفيد التقرير بأنه مبلغاً قدره 16.86 مليون دولار أمريكي سيتأتى من اتخاذ تدابير في ظل سلطة الإدارة (المرجع السابق، الفقرة 38). وتم تزويد اللجنة بناء على طلبها بتفاصيل مجموع احتياجات عملية إعادة ترتيب الأولويات المؤسسية، وهو ما يعرضه الجدول الوارد أدناه.

الجدول 2: تفاصيل مجموع احتياجات عملية إعادة ترتيب الأولويات المؤسسية

		مليون دولار أمريكي
1	وفورات موظفي دعم البرامج والإدارة	2.00
2	التدريب المؤسسي	1.83
3	الاستقصاء العالمي لآراء الموظفين (يُزمع إرجاؤه)	0.16
4	وفورات الامتياز في إدارة التكاليف	1.50
5	استخدام الفوائض المتاحة من الحسابات الخاصة	4.37
6	الأرصدة المرحَّلة من المخصصات الحالية لخارطة الطريق المتكاملة	2.50
7	إعادة ترتيب أولويات الرصيد الفائض من صندوق تعويضات إنهاء الخدمة لصالح خارطة الطريق المتكاملة	4.50
		.....
		16.86

7- وتقر اللجنة الاستشارية بأن **البرنامج** قد أجرى تقديراً للقدرات القائمة القابلة للنشر قبل طلب التمويل عبر حساب تسوية دعم البرامج والإدارة وأن أمانة **البرنامج** تقوم باتخاذ المبادرة لإعادة تخصيص موارد الموظفين إلى المجالات التي تحتاج إليها. على أن اللجنة تلاحظ أن الاستخدام المقترح لصندوق تعويضات إنهاء الخدمة (4.5 مليون دولار أمريكي) لم تتم الإشارة إليه بوضوح في التقرير وهو ما ينطبق أيضاً على التفاصيل المالية الأخرى ذات الصلة التي جرى توفيرها لاحقاً للجنة، بناء على طلبها، ولا سيما على النحو الموضح في الجدولين 1 و2 أعلاه. وفضلاً عن ذلك، تلاحظ اللجنة أن التقرير لم يشرح بشكل جلي أمر تحديد الميزانية الإضافية التقديرية لخارطة الطريق المتكاملة، ولا موارد الموظفين المعاد ترتيبها من حيث الأولوية، ولا أثر إعادة تخصيص موارد الموظفين لصالح خارطة الطريق المتكاملة على الأنشطة الأخرى.

8- وتؤكد **اللجنة الاستشارية الحاجة إلى عرض واضح، ومتسق، وشامل للاحتياجات التقديرية في جميع المقترحات المقدمة. وفي هذا الصدد ينبغي تحسين كل المعلومات المقبلة المقدمة فيما يتصل باحتياجات خارطة الطريق المتكاملة من حيث المستوى اللازم من التفصيل والوضوح.**

9- كما أن أمانة **البرنامج** تلتمس الموافقة على مخصص بقيمة 5.3 مليون دولار أمريكي من أجل المبادرات المؤسسية الحاسمة الأخرى عام 2017 على النحو المشار إليه في الفقرة 4 ((ب) و(ج) و(د)) أعلاه. ومرة أخرى تلاحظ اللجنة أن المعلومات المعروضة في التقرير تتطلب قسطاً أكبر من الوضوح والتماسك. وبالنسبة لتوسيع نطاق عمليات تقييم الحافظة القطرية أُعلمت اللجنة، بعد الاستفسار، أن الأمر يتطلب موارد إضافية بقيمة 1.5 مليون دولار أمريكي لإجراء تقييمات استراتيجية، وقطرية، وتشغيلية، وتدعو الحاجة إلى تخصيص 430 000 دولار أمريكي لإنشاء 3 وظائف إضافية ورصد 400 000 دولار أمريكي منه لعملية تقييم استراتيجية واحدة. ولم يتم إدراج توزيع تفصيلي للتقييمات المقترحة المزمع إجراؤها، ولا للاحتياجات ذات الصلة من الموظفين، في التقرير الأصلي. **وترى اللجنة الاستشارية أن المعلومات المقدمة بشأن احتياجات المبادرات المؤسسية الحاسمة الأخرى ينبغي أن تُعرض بقدر أكبر من الوضوح والتفصيل وهي على ثقة من أن مثل هذه المعلومات ستُتاح للمجلس التنفيذي في المستقبل. وفي هذا الصدد ترى اللجنة أيضاً أن المجلس يمكن أن يستفيد من تلقي المزيد من المعلومات التفصيلية فيما يتعلق بالحصائل المتوقعة للتقييمات المزمعة.**

10- **اللجنة الاستشارية ورهناً بتعليقاتها وتوصياتها الواردة أعلاه، توصي بالموافقة على استخدام حساب تسوية دعم البرامج والإدارة لتنفيذ خارطة الطريق المتكاملة والمبادرات المؤسسية الحاسمة الأخرى في عام 2017 وذلك بمبلغ قدره 13.5 مليون دولار أمريكي.**

ثالثاً- تحديث بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد (WFP/EB.1/2017/11-B)

11- توفر هذه الوثيقة تحديثاً بشأن سياسة مكافحة التدليس والفساد في **البرنامج** وهي الوثيقة التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية في مايو/أيار 2015 (WFP/EB.A/2015/5-E/1)، والتي تستند إلى نسخة سابقة تم إقرارها أولاً عام 2010. وتعكس الوثيقة المحدَّثة الجهود المعززة التي بُذلت في السنوات الأخيرة لمكافحة التدليس والفساد بما في ذلك عبر الأدوات والقدرات المحسنة وآليات المساءلة. وفضلاً عن ذلك يشير **البرنامج** إلى أنه تم تنفيذ 13 توصية من أصل 15 توصية صادرة عن وحدة التفتيش المشتركة في تقريرها بشأن "منع الغش والتدليس واكتشافه والتصدي له في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة" (JIU/REP/2016/4)، وأن التوصيتين الباقيتين المتعلقتين بتقييم مخاطر التدليس ووضع خطة عمل لمكافحة التدليس ستُنفذان خلال عام 2017 (WFP/EB.1/2017/11-B، الفقرة 62).

12- ويتضمن التحديث تفاصيل محددة بشأن تدابير منع التدليس، بما في ذلك، وضمن جملة أمور: نهج "خطوط الدفاع الثلاثة" الذي أوصى به معهد مراجعي الحسابات الداخليين لمكافحة التدليس والفساد؛ واستحداث نظام للرقابة الداخلية إلى جانب إعداد "بيان الرقابة الداخلية"؛ وتنفيذ إطار إدارة المخاطر المؤسسية؛ وتوضيح وتعزيز التزامات البائعين، والمورِّدين، والمتعاقدين. كما توفر الوثيقة تفاصيل تتعلق بالتدريب الذي يتلقاه الموظفون وكذلك إجراءات الإبلاغ والتحقيق المتعلقة بالتدليس.

13- ويشير التحديث إلى أن مكتب المفتش العام في **البرنامج** يركز بصورة أكبر منذ عام 2015 على تحقيقات التدليس والفساد مع زيادة مناظرة في الإبلاغ عن التدليس والفساد أدت إلى 27 حالة فصل من العمل عام 2015 بالمقارنة مع 7 حالات عام 2014 (المرجع السابق، الفقرة 48). وأُبلغت اللجنة، بعد الاستفسار، أنه في أعقاب تحول التركيز نحو أشد المخاطر على الأعمال الحاسمة والسمعة التي تتعرض لها المنظمة، فقد شهد **البرنامج** تضاعُف عدد تحقيقات التدليس والفساد من عام 2014 إلى عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك فإنه في الحالات التي تم فيها تحديد التدليس فقد أمكن استرداد معظم الأموال المعنية (المرجع السابق، الملحق الأول). كما أُخطرت اللجنة، بعد الاستفسار، أن زيادة عدد عمليات الفصل المتعلقة بالحالات المثبتة لتدليس الموظفين تشكل رادعاً قوياً ومن المفروض أن تُسهم في حدوث انخفاض لاحق في الأجل الطويل في عدد حالات التدليس والفساد الداخلية وعمليات الفصل على حد سواء. **وتثني اللجنة على عمل البرنامج حتى هذا التاريخ بشأن منع التدليس والفساد. كما تؤكد أهمية الكشف عن التدليس كرادع، وتحض البرنامج على تقاسم الخبرة المكتسبة في منع حالات التدليس والفساد، والكشف عنها، والتحقيق فيها، مع المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.**